

قانون رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٥٣

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن
المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون الاجتماعية ، وموافقة

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١٥ من
رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه النص الآتي :إذا عهد صاحب العمل إلى آخر بتأدية عمل من أعماله
وكان ذلك في منطقة واحدة وجب عليه أن يسوى
صاحب العمل في جميع الحقوق ويكون صاحب العمل منويقصد بالأعمال الأصلية ، الأعمال التي يباشرها
أصلية ، وبالنسبة للشركات الأعمال التي من أجا
والمنصوص عليها في عقد تأسيسها أو في عقد امتيازهاولا تعتبر من الأعمال الأصلية الأعمال التي ليست
كأعمال الطارئة أو الدورية حتى ولو كانت مرة
أو متكررة له أو تنفق طبيعتها وطبيعة العمل الأصلي .

ولا تطبق هذه الأحكام إلا على العقود المبرمة بعد ٨

مادة ٢ - على وزير الشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛

صدر بقصر عابدين في ٧ شوال سنة ١٣٧٢ (١٨ يونيو سنة

محمد

بأمر وصى

رئيس

وزير الشؤون الاجتماعية

قانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣

باسم الأمة

وصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ قسم ١٥
"وزارة المواصلات" فرع ٢ "مصنع السكك الحديدية" اعتماد إضافي
قدره ٢,٠٥٤,٠٠٠ جنيه (مليونان وأربعة وتسعون ألف جنيه) منه
١٥٤,٠٠٠ جنيه في الباب الأول و ١,٩٠٠,٠٠٠ جنيه في الباب الثاني
وذلك لتغطية التجاوزات المتوقعة في هذين البابين .ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي بواقع ٢٢٥,٠٠٠ جنيه من وفور الباب الثالث
من الفرع نفسه والباقي وقدره ١,٨٢٩,٠٠٠ جنيه من وفور الميزانية العامة
ثم من المال الاحتياطي العام .مادة ٢ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٢ - ١٩٥٣ قسم ١٥
"وزارة المواصلات" فرع ٣ "مصنع التلغرافات والتليفونات" اعتماد
إضافي قدره ٦١١,٠٠٠ جنيه (ستمائة وأحد عشر ألف جنيه) منه ٥٥,٥٠٠ جنيه
في الباب الأول و ١٥٥,٥٠٠ جنيه في الباب الثاني و ٤٠٠,٠٠٠ ج في الباب
الثالث وذلك لتغطية التجاوزات المتوقعة في هذه الأبواب الثلاثة .ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة ثم من المال
الاحتياطي العام .مادة ٣ - على وزيرى المالية والاقتصاد والمواصلات تنفيذ هذا
القانون كل منهما فيما يخصه ؛

صدر بقصر عابدين في ٧ شوال سنة ١٣٧٢ (١٨ يونيو سنة ١٩٥٣)

محمد عبد المنعم

بأمر وصى العرش الموقت

وزير المواصلات وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء
حسين أبو زيد عبد الحليم إبراهيم العمري محمد نجيب لواء (أ . ح)